

انتحار المشروع الوطني الفلسطيني توفيق المدني

توفيق المدني

الدم الذي سال غزيراً في قطاع غزة، والذي امتد إلى الضفة الغربية، يحول القضية الفلسطينية، التي كانت في الأمس القريب، قضية مركزية في المشروع النهضوي العربي، إلى جيب صغير يتقاتل عليه الإخوة الأعداء، فيجعلون القضية الفلسطينية شيئاً من الماضي، بينما كان العرب يرون فيها مستقبلهم. الدم الذي يغطي أرض فلسطين القابعة تحت الاحتلال الاستيطاني الصهيوني، الذي ما انفك يعمل ليل نهار على تهويدها، يطوي صفحة من تاريخ الشعب الفلسطيني، الذي بات يرى بأم عينيه، كيف أن الوطنيين والجهاديين الذين ناضلوا من أجل الدفاع عن المشروع الوطني الفلسطيني وتحرير الأرض السليبة، يتيهون في الطريق بعد أن أعمت السلطة بصيرتهم، والحال هذه هم يقتلون قضيتهم وينتحرون.

الوطنيون من حركة "فتح"، والإسلاميون من حركة "حماس"، سقطوا في أتون حرب أهلية مدمرة، إذ شهد قطاع غزة خلال الأسبوع الماضي أعنف موجة من الاقتتال الداخلي منذ توقيع اتفاق مكة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية قبل ثلاثة أشهر، مخلفاً مئات القتلى والجرحى. وما يجري من اقتتال بين "فتح" و"حماس" هو صراع على النفوذ الذي كرسه اتفاق مكة الذي أسس للمحاصرة والثنائية، وبالتالي لموجات الاقتتال التي نشهدها الآن.

لاشك أن هذا الاقتتال هو النتيجة غير المعقولة أو التناقضية للانتفاضة الثانية التي لعبت فيها الحركة الإسلامية في فلسطين دوراً ريادياً، ولإخفاق الحركة الوطنية المنظمة والمتمحورة حول حركة فتح التي كان يقودها الرئيس الراحل ياسر عرفات، والتي عجزت تاريخياً عن التوصل إلى تحقيق هدفها عبر التفاوض مع "إسرائيل" في خلق دولة فلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية.

وكانت الدوافع العميقة المفجرة للانتفاضة الثانية ٢٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ تكمن في السياسة الصهيونية التي تستخدم القوة القهرية والقمعية (الحصارات، واغتيال المسؤولين والإذلال على نقاط العبور، التي تفصح عذاب شعب بأكمله في مقاومته للاحتلال وقد تخلى عنه المجتمع الدولي) والتي تلتهم الأرض الفلسطينية (عبر التوسع في الاستيطان)، إضافة إلى رفض عرفات العرض الأمريكي الصهيوني الذي قدم له في مفاوضات كامب ديفيد، والذي هو بكل تأكيد يتناقض مع مقياس القانون الدولي الذي يفرض على "إسرائيل" أن تنسحب من جميع الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧ وأن تفكك جميع المستوطنات ومن ضمنها تلك القائمة في القدس الشرقية، زد إلى ذلك فساد وعجز وعدم فعالية مؤسسات السلطة الفلسطينية. ها هي حماس تحكم سيطرتها على قطاع غزة وترفع أعلامها الخضراء عليه واحة

هذا بأنه "تحرير ثان"، الأمر الذي دعا الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى إقالة رئيس حكومة الوحدة الوطنية إسماعيل هنية وإعلان حال الطوارئ وتشكيل حكومة طوارئ برئاسة سلام فياض. فالمعركة في غزة ليست حرباً أهلية، بل مواجهة بين منظمين عسكريين تتصارعان من أجل السيطرة على بور القوة على ظهر الشعب الفلسطيني.

الولايات المتحدة و"إسرائيل" تريدان وتشجعان هذا الاقتتال، بهدف إضعاف قوة الإسلاميين، وتصفية المقاومة، بيد أن نجاح حماس في السيطرة على غزة، خلق واقعاً جديداً: واقع سلطتين فلسطينيتين: "حماستان" في غزة و"فتح لاند" في الضفة الغربية. وهكذا تحولت غزة بعد الانسحاب الصهيوني، والتي كان يمكن لها أن تصبح نموذجاً رائعاً للاستقلال الفلسطيني، إلى حالة من الفوضى والدمار والاقتتال، فالسلطة وضعت تحت الحصار، لا مال، ولا أجهزة تعليم، والصحة والخدمات تنهار.

الفلسطينيون المحاصرون في غزة، أو الذين عاد الاحتلال إليهم في الضفة الغربية، دخلوا في طور جديد يطوي نهائياً المرحلة التي دشنتها اتفاقيات أوسلو الموقعة في ١٣ سبتمبر/أيلول عام ١٩٩٣، فقد وقعت حركة فتح على اتفاق أوسلو وأقامت بموجبه السلطة الفلسطينية، ومنذ ست سنوات وأكثر لا يوجد أوسلو.

الاقتتال الفلسطيني يدمر المجتمع الفلسطيني. ففي مواجهة الاحتلال الصهيوني، أظهر هذا المجتمع وحدته، وقدرته على المقاومة في الانتفاضة الأولى، التي حررت "إسرائيل" من الأوهام التي ظلت تعيش عليها منذ انتصارها في الحرب الخاطفة عام ١٩٦٧. وشكل هدف بناء دولة فلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية، قاسماً مشتركاً لمختلف مكونات المجتمع الفلسطيني المنظم في عدة محاور عائلية وعشائرية، إذ تمكن الزعيم عرفات، بسياسته، ومعرفته الدقيقة بواقع شعبه، من المحافظة على وحدته الوطنية.

الآن الأوهام سقطت، والدولة الفلسطينية المستقلة أصبحت بعيدة المنال من الناحية العملية على الأقل. وجاء مسار الاقتتال الفلسطيني الأخير ليعزز البلبلة والتشاؤم في صفوف الشعب الفلسطيني، ويزيد من انهيار المشروع الوطني الفلسطيني، وتفسخ القضية الفلسطينية على طريق التصفية.

بعد أربعين عاماً من الهزيمة العربية عام ١٩٦٧، التي مكنت الشعب الفلسطيني من أخذ زمام الأمور بنفسه عبر تجسيده خط المقاومة، ها هو مصير مشروعه الوطني يفلت من بين يديه لأول مرة.